مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (1) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/05/16 ، تاريخ القبول: 2024/06/22، تاريخ النشر: 2024/06/30

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (1992 – 2022م)

أحمد مخزوم الرازقي
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، دولة ليبيا

المستخلص

يهدف البحث إلى تبين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد اعتمد عديد المناهج التي استخدمت في هذا البحث، والتي خلصت إلى مجموعة من النتائج منها:

عدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وذلك لعدة أسباب منها العسكرية والاقتصادية. وكما أن انحيازها التام والدائم إلى الجانب الإسرائيلي وفي كل الأوقات ودعمها اللامحدود لإسرائيل وتعاملها بازدواجية المعايير اتجاه هذا الصراع، والذي جعل منها دولة منحازة إلى جانب إسرائيل، وتأييدها بكل السبل وفي كافة الميادين والساحات، وذلك على حساب قضية الشعب الفلسطيني.

المقدمة

يتفق الكثير من الباحثين على أن تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى جعلها عنصراً مؤثراً في العديد من القضايا والأزمات الدولية، وبخاصةٍ في الشرق الأوسط نظراً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية المتمثلة في النفط وحماية حليفها الاستراتيجي إسرائيل، فهذا الوضع الدولي كان له انعكاسات على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتمثل أسلو (13 سبتمبر 1993م اتفاقية وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون) منعرجاً جديداً في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره العام الذي تحقق فيه الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وأصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الوسيط.

وفي إطار الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية التي هي محور اهتمام هذه الدراسة. تشير الأدبيات ذات الصلة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يرى أنها سياسة منحازة لإسرائيل نتيجة لنشاط اللوبي الإسرائيلي وقدرته على التغلغل في النظام السياسي الأمريكي من خلال تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية وانتخابات الكونغرس الأمريكي، مما يمكنه من التحكم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ما يسمى بالشرق الأوسط، وأما الاتجاه الثاني فيذهب أنصاره إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية غير منحازة؛ بل تراعي مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ويرى الباحث أن الانحياز الأمريكي واضح وجلي وليس أدل على ذلك من الدعم الدائم واللامحدود الذي تقدمه لإسرائيل .

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال دراسة محدداتها وعلاقتها بالمنطقة العربية والقضية الفلسطينية، باعتبارها أساس الصراع العربي الإسرائيلي هذا من الناحية الأولى، أما من الناحية الثانية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيسي لبقاء واستمرار إسرائيل، ومن ناحية ثالثة أن المنطقة العربية هي منطقة مصالح متعددة ومتنوعة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهي تسعى من خلال قيامها بدور الراعي للسلام في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيد دعمها لبقاء وأمن إسرائيل – كحليف استراتيجي – لها ومحاولة إرضاء الدول العربية وإقناعها بأنها تسعى لتحقيق السلام.

تعد هذه الدراسة ضرورية ومهمة من جوانب متعددة منها:

1. طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط والذي يعتبر أحد المشكلات التي تؤثر على حالة السلم والأمن الدوليين.
2. استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ وعد بلفور عام 1917 وحتى الوقت الراهن وهو الأمر الذي يفرض ضرورة متابعة هذا الصراع بالدراسة باعتباره من المشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.
3. تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المكانة التي تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
4. يساعد الاهتمام بمثل هذه الدراسة في فهم حالة النظام الدولي الذي يتسم في الوقت الراهن بالأحادية القطبية.

ثانيا: أهداف البحث:

1- يهدف هذا البحث لإثارة الجدل في الدوائر السياسية حول دور السياسة الخارجية الأمريكية في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وذلك لكونها القطب الأوحد والقوة الخارجية المهيمنة على مجريات الأحداث في المنطقة العربية.

2- تبيين الحقيقة التي تكمن في انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل ودعمها المستمر لها.

ثالثا: إشكالية البحث:

إن الدراسة العلمية والمنهجية تتطلب إثارة جملة من التساؤلات التي من خلالها يصوغ الباحث فرضيته، وتتمثل التساؤلات في الآتي:

ما هي علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ وهل دفعت السياسة الخارجية الأمريكية الصراع في مسارات معينة أدت للحد من حدة الصراع؟ أم أنها ساهمت في تأجيج الصراع وخاصة في ظل السيطرة الأمريكية على النظام الدولي؟

وهل أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تطورات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟

رابعا: فرضية البحث:

دفعت السياسة الخارجية الأمريكية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في مسارات معينة أدت لزيادة حدة الصراع، وذلك بسبب انحيازها للطرف الإسرائيلي.

خامسا: منهجية البحث:

تم الاستعانة بالمدخل التاريخي وذلك لإعطاء نبذة تاريخية عن تطور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل اتفاق أوسلو، والمنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على وصف الأحداث والأوضاع التي جرت بغرض تحليلها؛ وذلك من أجل الوصول إلى نتائج منطقية وعلمية للظاهرة محل الدراسة.

سادسا: تقسيمات البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة محاور لطرح كل ما له من علاقة بالبحث محل الدراسة.

المحور الأول: السياسة الخارجية الأمريكية (الإطار النظري).

المحور الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المحور الثالث: أثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأمريكية والتغيير إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المحور الأول:

تمثل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن المحددات والأهداف الخارجية للدولة التي تعكس مصالحها فضلاً عن الأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

إن السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة معينة في العالم لا بد أن تكون نابعة من مصالحها وأهدافها الكونية المتمثلة في توفير الأمن وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة مصادر النفوذ الدولي المادية والمعنوية من جهة ومدى أهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. وعليه فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية لا بد وأن يأخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار. (الخزرجي ، 2005ص107).

أولاً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

يقصد بالمحددات جملة الاعتبارات النابعة من البيئة الداخلية، وتنحصر هذه الاعتبارات في العوامل الجغرافية والاقتصادية والأمنية، والأيدولوجية والعسكرية التي تحدد سلوك الدولة عند وضعها لسياستها وأهدافها الخارجية اتجاه محيطها الخارجي، كما أنها تسهم في تحديد الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل وضع سياستها وأهدافها ومصالحها موضع التنفيذ الفعلي.

ـ العامل الجغرافي: تنبع أهمية هذا العامل من الدور الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الاستراتيجي لصناع القرار، وذلك لسببين أساسيين: أولهما الواقع الجغرافي للدولة يرتب مجموعة أنماط ثابتة نسبياً، بعضها يتعلق باستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية، والسبب الثاني: يترجم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدولة.

وفيما يخص العامل الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية فهي تتألف من 50 ولاية و9 ملايين كم^2 وعدد سكانها 300 مليون نسمة. (صقر ،2005، ص262).

ـــــ العامل الأمني: يعد العامل الأمني أحد المحددات الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تعاملها مع المحيط الخارجي، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومروراً بنظام ثنائي القطبية وصـولا إلى تزايد أهمية دورهما الأمني في تحديد سـياسـة الخارجية ألأمريكية بعد أحداث 11 سـبتمبر. (أبوخزام، 2007، ص17).

ـ العامل الاقتصادي: ويعد العامل الاقتصادي من العوامل التي تحدد سلوك الدولة حيث إنه يمثل دوراً محورياً وأساسياً في سياستها الخارجية، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات اقتصادية هائلة تمكنها من التأثير في سلوك الآخرين، فهي تملك عناصر القوة المادية من إنتاج زراعي وصناعي متطور بالإضافة إلى التقنية والتكنولوجيا. (جنسن، 2004، ص185).

ـ العامل العسكري: ويرتبط هذا العامل بالقدرة العسكرية للدولة، وتعتبر إمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية هي إحدى مقومات سياستها الخارجية للدفاع عن أمنها وسلامة أراضيها، وتحديد سياستها الخارجية وتوظيف هذه القوة للترغيب والتهديد بها إذا لم يكن الأمر ذلك. (علوي، 2008، ص78).

ـ العامل الأيديولوجي: وتمثل الأيدولوجيا مجموعة من القيم والمعتقدات التي يجب أن تكون عليه العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسيطر الأيدلوجية التعددية والليبرالية والحرية على السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. (خشيم، 2003، ص53).

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من أدوات، وتعبئة مجموعة من المواد المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ومنها الأدوات التالية:

ـ الأداة الدبلوماسية: تعد هذه الأداة الأولى في تنفيذ سياسات الدول في وقت السلم والحرب، فالدبلوماسية هي عملية للتمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول، فالسياسة الخارجية تحدد الخطط السياسية التي تقرر الدولة اتباعها.

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم والتي تسعى من خلالها إلى فرض إرادتها على الدول وبسط سيطرتها عليها كما تتخذها منطلقاً إلى تحقيق أهدافها. (مقلد ،2002، ص345).

ـ الأداة الاقتصادية: احتلت الأدوات الاقتصادية وبسط سيطرتها عليها، مكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية برنامج المساعدات كأداة لممارسة ضغوطها على الحكومات المتلقية لهذه المساعدات، كما أنها تستخدم العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تنتهج مخالفة أوامرها. (ربيع ،2001، ص29).

ـ الأداة العسكرية: هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية استخدمت هذه الأداة في اعتماد سياسة الأخلاق

العسكرية والمساعدات واستخدام القوة العسكرية لغاية الوصول لتحقيق أهدافها في سياستها الخارجية. (غالي، 2003، ص203).

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية:

وتمثل الأهداف التوجيهات والتطلعات التي تتبناها الدولة في محاولة للتأثير على البيئة الخارجية، وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم التي احتفظت الإدارات الأمريكية المختلفة بقدرٍ من استمرارية المواقف اتجاهها بحكم وجود اتفاق عام في السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف في المنطقة العربية.

ـ **الحصول على النفط:** يمثل النفط مصدراً حيوياً للطاقة والمقوم الأساسي للاقتصاد والصناعة في وقت السلم والحرب. (سليم ،2009، ص96).

لذلك استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وإلى حلفائها.

ـ **دعم وحماية أمن إسرائيل:** تعد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل علاقة خاصة، إذا أخذنا في الاعتبار التأييد الكامل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل، ويعتبر أمن إسرائيل التزاماً رئيسياً في السياسة الخارجية الأمريكية. (قريني ،2010، ص90).

المحور الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أصبح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الشغل الشاغل للأمة العربية منذ قيام المؤتمر الصهيوني الأول في بازل سويسرا عام 1897 الذي أقر إقامة وطنٍ لليهود في فلسطين وإعلان دولة إسرائيل في عام 1948، ونتيجة لازدياد حدة الصراع بين الطرفين عمدت الأمم المتحدة التدخل لحل الصراع من خلال استصدار قرارين من مجلس الأمن رقم 242، 338، وهذا ما قاده الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل. (اغنية ،2009، ص54).

ونتيجة لفشل كلاً من الطرفين في تحقيق أهدافه أصبح هناك توجه نحو حل سلمي للصراع على المستوى الدولي، وفي عام 1978 تم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية أدت إلى إنهاء الصراع بين الدولتين، وفي عام 1982 قامت إسرائيل بغزو بيروت بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية، وفي عام 1987 قامت الاتفاقية الفلسطينية الأولى نتيجة الممارسات العدوانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وفي إطار دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد

بانتهاء الحرب الباردة دعت العرب والإسرائيليين إلى مؤتمر مدريد عام 1991، تمهيداً لدخول مفاوضات ثنائية بين العرب وإسرائيل. (صالح، 2010، ص313).

أولاً: اتفاق أوسلو:

جاء اتفاق أوسلو استجابة لتطورات دولية وإقليمية أدت إلى زيادة وتعاظم النفوذ الأمريكي، حيث أصبحت أمريكا القوة العسكرية الأولى في العالم. المعايطة (2002، ص43). وثمة رأي يقول إن اتفاق أوسلو جاء نتيجة انعقاد مؤتمر مدريد الذي أدى لمفاوضات ثنائية بين الطرفين الإسرائيلي ووفد أردني فلسطيني مشترك، وقد تضمن هذا الاتفاق رسائل الاعتراف المتبادل بين ياسر عرفات وإسحاق رابين يوم 1993.9.9، وقد جاء في هذه الوثيقة قضايا مهمة، منها ما ورد في رسالة عرفات إلى رابين التي نذكر منها النقاط التالية: (الرشيدي، 2006، ص16).

1. اعتراف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن.
2. قبول المنظمة بقراري مجلس الأمن 242و338.
3. التزام المنظمة بعملية السلام في الشرق الأوسط.
4. نبذ المنظمة استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف وتحمل المنظمة المسؤولية عن كافة أعمال العنف في هذا الشأن.
5. بطلان بنود ميثاق المنظمة التي تنكر حق إسرائيل في الوجود.

ولقد تم توقيع اتفاقية أوسلو بواشنطن وبرعاية أمريكية في 13 سبتمبر 1993. (برناوي، 2008، ص312).

ثانياً: الاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية:

عرف اتفاق أوسلو باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الذي وقعت فيه جملة من الاتفاقيات اللاحقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي بناء على هذا الاتفاق. (الديجاني،2012 ، ص217) نذكر منها :

1. **أوسلو (2) 1995/9/28**. بعد اتفاقية (غزة – أريحا) توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، وهو ما يعرف باتفاق (أوسلو2)، حيث قسم هذا الاتفاق المناطق المحتلة إلى ثلاثة أقسام، يرمز لها بالمناطق (أ) و(ب) و(ج)، تخضع المنطقتان أ. ب للحكم الذاتي بينما تبقى المنطقة ج تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة مدنياً وأمنياً. (علي ،2010، ص168).

2. **اتفاق الخليل:** تم التصديق عليه من قبل الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني في 15 يناير 1997، ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه بين الحكومة الإسرائيلية بقيادة الليكود، فقد اعتبرته إدارة كلينتون إنجازاً لها، وقد قسم هذا الاتفاق مدينة الخليل إلى منطقتين، فلسطينية تشغل مساحة 80% ويهودية مساحتها 20% وأسند الأمن للشرطة الفلسطينية في الأولى، وإلى القوات الإسرائيلية في الأخيرة. (فرسون ،2013، ص413).
3. **اتفاق الواي ريفر (23 أكتوبر 1998):** دعا الرئيس كلينتون عرفات ونتنياهو إلى واي ريفر وذلك في مسعى لتجاوز التزامات إعادة الانتشار التي ينبغي على إسرائيل أن تفي بها بموجب اتفاقية أوسلو، وجاءت المبادرة الأمريكية التي تدعو لانسحاب إسرائيل من 13% من الضفة الغربية وبحيث يستأنف الطرفان فوراً المفاوضات بشأن الوضع النهائي. (عازوزي ،2010، ص179).
4. **اتفاقية القاهرة:** في أوائل مايو 1999 تم التوصل إلى اتفاق القاهرة وهي تسمية تعكس دور مصر المساعد في هذه المرحلة من صنع السلام، وقد وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على الاتفاق لوثيقة إعلان المبادئ والذي يختص بإنشاء الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا.
5. **اتفاقية شرم الشيخ 4 سبتمبر 1999:** مع قدوم حزب العمل بقيادة يهود باراك إلى السلطة في يوليو 1999 تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو وحسم قضايا الحل النهائي، وفي هذه الاتفاقية أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الالتزام بتنفيذ كامل ومتبادل للاتفاق المرحلي وكل الاتفاقيات الأخرى التي أبرمت منذ سبتمبر 1993. (جاد ،2009، ص113).
6. **كامب ديفيد 11ـ 2000/7/24:** ومرة أخرى دعا كلينتون ياسر عرفات ويهود باراك إلى كامب ديفيد، حيث انطلقت هذه المباحثات في 2000/7/11 لمناقشة قضايا الوضع النهائي، واتفق الجانبان على تشكيل أربع لجان، الأولى لمدينة القدس، والثانية لقضية اللاجئين، والثالثة لمستوطنات الحدود، والرابعة للأمن، واتفقا على أن تعمل هذه اللجان بشكل متزامن ومنفصل. (إدريس ،2007، ص97) .
7. **مباحثات طابا:** بعد الفشل الذي أصاب مباحثات كامب ديفيد 2 (الفلسطينية- الإسرائيلية) أصدر الجانبان بياناً ختامياً يدعو إلى استمرار مواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاق على قضايا الوضع النهائي، وتجسدت هذه الدعوة في عقد مفاوضات طابا، واجتمع الطرفان من جديد في طابا بمصر في يناير 2001، وتعذر على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق، ويمكن القول إن جميع الاتفاقيات والأحداث التي جرت في الإطار الفلسطيني الإسرائيلي لم تكن سوى تنظيم إجرائي وتطبيق واقعي لاتفاق أوسلو. (سالم 2009، ص123).

ثالثاً: الموقف الأمريكي من الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية:

تعاملت السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة على أن القضية الأساسية في الشرق الأوسط هي الصـراع العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السـوفييتي (سـابقاً)، وتأتي القضـية الإقليمية الأقل أهمية هي الصـراع العربي الإسـرائيلي الذي يمثل الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي جوهره، فركزت على دعم دول قوية وصديقة في المنطقة وعلى حل الصـراع من خلال مفاوضـات تجري بين الطرفين. (سليمان ،2003، ص12).

درجت الولايات المتحدة الأمريكية على اختزال القضية الفلسطينية وجعلها جزءاً من المسألة العربية ـ الإسرائيلية فهي المسألة التي تعتبرها القضية الرئيسية. حيث حاولت تفكيك القضية الفلسطينية إلى مجموعة قضايا صغيرة تتعلق بالحكم الذاتي، واللاجئين، ومن ثم يجري التعامل معها على أنها ذات طبيعة اقتصادية أو إنسانية تدور حول مسألة اللاجئين وليست قضية سياسية أو وطنية، وعارضت حق تقرير المصير للفلسطينيين. (هلال ،2004، ص193).

وهناك سمات أساسية تمثل الإطار العام للنظرة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية:

ـ **السمة الأولى:** هي الانطلاق من الواقع وقبول دولة إسرائيل والبحث عن تسوية في إطار هذا الأمر الواقع، وهذا يعود للثقافة الأمريكية التي تتميز بالنزعة البراغماتية، دون تتبع خلفياتها التاريخية فالعقل الأمريكي يتقبل المسائل كأمر واقع، ومن هذا المنطلق فإنه يدعو إلى البحث عن حلول في ضوء ذلك الواقع.

ـ **السمة الثانية:** تتعلق بالعلاقة الخاصة بين أمريكا وإسرائيل حيث تحظى إسرائيل بالدعم السياسي والعسكري الأمريكي وتصورها على أنها الدولة الصغيرة المحاطة بالأعداء من كل جانب، إضافة إلى العلاقة الخاصة بين الطرفين من توافق النظرة الاستراتيجية بين الدولتين وحماية المصالح الغربية في المنطقة.

ـ **السمة الثالثة:** هي تجزئة الصراع إلى مجموعة من القضايا تتضمن المياه واللاجئين ورسم الحدود والترتيبات الأمنية، وعدم التعامل مع الصراع كوحدة واحدة، والتمييز بين المشكلات التي يثيرها الصراع والبدء ببعض هذه المشكلات الأكثر سهولة على أمل أن حلها سوف يؤدي لحل المشكلات الأكثر صعوبة. (كريستين ،2007، ص62).

ـ **السمة الرابعة:** إبرام اتفاقيات بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة تحت مظلة النفوذ الأمريكي. كما فعلت مع مصر في كامب ديفيد، والاستفراد بالطرف الفلسطيني وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي،

وعن تأثير القوى الخارجية المختلفة مثل روسيا، والاتحاد الأوروبي، أو المنظمات الدولية، وذلك في إطار الترتيبات الجديدة للمنطقة وفق التصور الأمريكي. (زايد ،2008، ص73).

وهناك ثلاثة اعتبارات رئيسية تكمن وراء السمات الخاصة للسياسة الأمريكية إزاء فلسطين.

1- العداوة للعرب والإسلام المتجذرة في القيم الأخلاقية والعرقية والثقافية التي تتعلق بالصورة المشوهة للعرب والمسلمين في العقلية الغربية.

2- الاعتبار الذي يتعلق بإنساب الفلسطينيين إلى شعوب العالم الثالث، وتعتبر الولايات المتحدة – ومن خلال سياستها الخارجية – أن حركات التحرر الوطني وخاصة منها منظمة التحرير الفلسطينية، جزء من العالم الثالث المناهض لسياساتها وسياسة حلفائها في المنطقة (أي إسرائيل). (الحمش ،2006، ص132).

3- الموقف الأمريكي تجاه حركات التحرر الوطني التي تنظر إليها على أنها حركات إرهابية تهدد المصالح الأمريكية في المناطق الاستراتيجية المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية، لذا وصفت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها حركة إرهابية ولم ترضى التفاوض معها والاعتراف بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني إلا بعد قبول عدة شروط أبرزها شرط الاعتراف بإسرائيل. (بدران ،2003، ص162).

المحور الثالث: أثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأمريكية، والتغير إزاء قضية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

لقد أثرت المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح هذا واضحاً وجلياً فيما يخص القضية الفلسطينية، حيث تطورت القضية مع تطور النظام الدولي عبر مراحله المختلفة وصولاً لمرحلة القطبية الأحادية التي اتسمت بالهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. (أبو طالب ،2005، ص73).

أولاً: أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى إحداث تغير هيكلي في النظام الدولي، وذلك بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في هذا النظام. حيث إن هيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة هذا النظام.

هذا من الناحية الهيكلية، أما من ناحية المضمون فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير قواعد العلاقات الدولية معلنة عن قيام نظام عالمي جديد يعكس مفاهيمها السياسية والاقتصادية لفرض السيطرة الأمريكية على العالم، ولقد تميزت السياسة الخارجية الأمريكية – بعد صعود أمريكا في النظام

الدولي كقطب مهيمن– بتدخلها الدبلوماسي المكثف لإدارتها في شؤون العالم ابتداءً من مؤتمر مدريد والذي شاركت فيه أطراف الصراع ومعها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض احتواء الصراعات الدولية والإقليمية القائمة عن طريق التفاوض أو التسوية السلمية والتي من ضمنها قضايا الشرق الأوسط ومنها قضية فلسطين.

والتي ركزت فيها جهودها الدبلوماسية على سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة مع الإشارة إلى أن هدفها ليس السلام النهائي. (علوي ،2004، 124).

وذلك تبين واضحاً من مواقفها الدائمة والمنحازة إلى جانب الكيان الصهيوني.

ثانياً: أثر أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية.

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تحولات جوهرية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مبدأ الحرب على الإرهاب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (بوش الابن)، ومنها أصبحت هذه السياسة موجهة بالكامل نحو مفهوم مكافحة الإرهاب، ومن هنا حددت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً استراتيجياً جديداً لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تعرف المنطقة العربية والإسلامية بأنها المصدر الحقيقي للإرهاب، وفي إطار ذلك نظرت إلى حركات التحرر الوطني في العالم عن أنها حركات إرهابية، وأدانت كل أعمال الكفاح المسلح وهو الموقف الذي انسحب على الفصائل والتنظيمات الفلسطينية. (محمود ،2005، ص82).

ومن أجل تحقيق النصر على الإرهاب وفقاً للرؤية الأمريكية لا بد من العمل الجماعي والتعاون الدولي، لأن المنظمات الإرهابية تعمل في أكثر من 80 دولة، وتستهدف في عمليتها جميع أنحاء العالم، ويوجد عدد منها في منطقة الشرق الأوسط، وتشمل القاعدة وحزب الله والمنظمات الفلسطينية حماس والجهاد وغيرها.

ولقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية يد الآلة الإســـرائيلية من أجل القضـــاء على المنظمات الفلسـطينية التي تعلي من قيمة وقدر الخيار المسـلح في المقاومة، وقمع الانتفاضـة وإضـعاف السـلطة الوطنية إلى الحد الذي يجعلها في وضـــعٍ تقبل بما يعرضـــه الجانب الإســـرائيلي عليها، وكانت البيئة الأمريكية مهيأة وتقبل وتبني الأجندة الإسرائيلية من خلال المفهوم الأمريكي للحرب على الإرهاب. (ولد أباه،2009، ص156).

ونجحت إسرائيل في توظيف الأحداث في القضاء على معظم البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، باعتبارها إرهابية، ومارست إسرائيل إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني بحجة مكافحة الإرهاب. (مهنا ،2010، ص93).

ثالثاً: خريطة الطريق ومشروع الدولة الفلسطينية:

نظراً لتردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي محاولة لاحتواء الانتفاضة واستيعاب المناشدات العربية والدولية لوقف آلة الحرب الإسرائيلية قامت الإدارة الأمريكية بإرسال لجنة دولية لتقصي الحقائق عام 2001، كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مدير وكالتها للمخابرات المركزية إلى المنطقة في يونيو 2001، لفرض تثبيت إطلاق النار بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، وتمثل هاتان المحاولتان مبادرة سياسية أمريكية غير جادة؛ لأنها عبارة عن جدول زمني للخطوات التي يلتزم بها كل من الطرفين، وفشلت لعدم الالتزام الإسرائيلي بها. (روس ،2003، ص273).

الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق:

حاول الفلسطينيون استثمار قبولهم بالخطة في مقابل الممانعة الإسرائيلية للتأكيد على رغبة الفلسطينيين في التوصل إلى سلام دائم في المنطقة، وفضح الموقف الإسرائيلي الرافض لأية تسوية بينها وبين الشعب الفلسطيني على أمل أن يسهم ذلك في تحسين العلاقة مع الإدارة الأمريكية التي انحازت كلياً إلى اليمين الإسرائيلي. (عسيلة ،2008، ص143).

الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق:

انقسم الموقف الإسرائيلي حيال مبادرة خارطة الطريق بالقبول والتحفظ في الوقت نفسه وقد لخص رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل شارون هذا الموقف عندما أعلن أن إسرائيل تقبل بهذا المشروع رغم صعوبته ولكنها تتحفظ على عمومياته بخصوص الإرهاب.

ونستطيع القول إن أحداث 11 سبتمبر أثرت سلباً على القضية الفلسطينية، إذ نجحت إسرائيل في لصق الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني، وادّعت أنها تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب من خلال القضاء على المتشددين الفلسطينيين بحجج واهية، وهذه هي سياسة إسرائيل تجاه الصراع الفلسطيني معها ، واستمرارها في نفس السيناريوهات ضد الفلسطينيين حتى يومنا هذا . (الدجاني ،2007، ص92) .

قائمة المراجع

أولاً الكتب:

1. إبراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 2007 .
2. إبراهيم المبروك صقر، الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرون طرابلس، دار الرواد، 2005
3. أحمد الرشيدي، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007 .
4. إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 2002 .
5. بطرس بطرس غالي ، مدخل لعلم السياسة ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية 2003 .
6. بهجت قرني، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 .
7. ثائر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية ، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
8. سالم برناوي ، القضية الفلسطينية، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس 2008.
9. سميح المعايطة، تسوية الصراع العربي الصهيوني، عمان ، دار البشير 2006 .
10. سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، بيروت، مركز دارسات الوحدة العربية، 2013 .
11. على الدين هلال ، أمريكيا والوحدة العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .
12. كاشلين كريستيني ، تصورات عن فلسطين في سياسة أمريكيا والشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2008 .
13. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم ، ط 1 ، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية ، 2004.
14. محسن محمد صالح ، دراسات منهجية في القضية الفلسطنية ، القاهرة ، مركز الإعلام العربي، 2010 .
15. محمد السوداني اغنيه ، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا، 2009 .
16. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة، دار الجليل، 2009 .
17. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .
18. مخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الخارجية الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 .
19. مصطفى خشيم ، موسوعة علم السياسة ، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2003 .
20. منير الحمش ، السلام المدان ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009 .
21. نصير عازوزي، أمريكيا الخصم والحكم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
22. ودودة بدران ، الوساطة الأمريكية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2003 .
23. وليام كوانت ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي من 1967، ترجمة ، هشام الدجاني، الرياض ، مكتبة العبيكات ، 2012 .

ثانياً : المجلات:

1. مصـــطفى علوي، الســـياســـة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي القاهرة ، مجلة الســـياســـة الدولية، العدد 153، 2008 .

2. أحمد إبراهيم علي، اتفاق الحكم الذاتي قراءة في المضامين والإشكاليات، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 201 ، 2010 .

3. عماد جاد، دراسات في القضية الفلسطينية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 192 ، 2009.

4. محمد السعيد إدريس، مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي، القاهرة، العدد ، 171 ، 2007 .

5. حسن أبو طالب، محددات الموقف التفاوضي الفلسطيني، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 163،2005 .

ثالثا – الرسائل العلمية.

1. على عمر سالم، المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009.

2. سعد محمد زايد، نشأة وتطور الأمن القومي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2008.

American foreign policy towards the Palestinian-Israeli conflict (1992 – 2022)

Ahmed Makhzoum Ahmed Al-Razqi

Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Asmaria Islamic University, Libya

Abstract :

The research aims to clarify the American foreign policy towards the Palestinian-Israeli conflict, and since several approaches were adopted and have been used in this research, a set of results has been reached, including : The lack of seriousness by the United States of America in ending the Palestinian-Israeli conflict for several reasons including economic and military reasons. And just as its permanent, complete and unlimited bias and support to the Zionist Entity at all times and by all ways and means, and its double standards in dealing with this conflict, make it a biased country with the Israeli State at the expense of the Issue of the Palestinian people.